رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

المدى

العدد(1701) السنة السابعة - الاثنين (18) كانون الثاني 2010

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

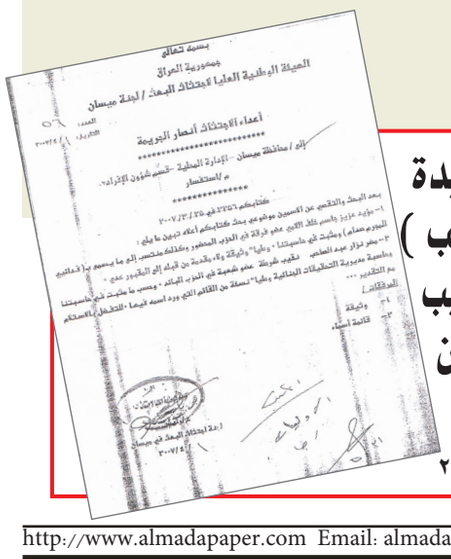

وثائق جديدة عن (مغتصب) منصب نقيب الصحفيين

تفاصيل ص ٢

اسياسيل
تجمعنه سوه
www.asiacell.com
مركز خدمة المشتركين على الرقم ١١١

"السلوك الانتخابي"يثير الاعتراض على الموازنة و يكرس الانقسام داخل البرلمان

بغداد / احمد علاء

طالبت كتل نيابية رئاسة مجلس النواب بإدراج قانون قواعد السلوك الانتخابي على جدول الاعمال، تمهيدا لاقراره قبل المصادقة على موازنة العام الحالي، وقوبل هذا الموقف برفض نواب ائتلاف دولة القانون، فيما استبعد اعضاء من التحالف الكردستاني تشريع "السلوك الانتخابي" نظرا لقصر المدة المتبقية من عمر البرلمان ،وخضوعه لتفسيرات متضاربة بشأن مطابقته او مخالفته للدستور. الامر الذي كشف عن انقسام بين القوى الممثلة في البرلمان وتوجهات تكرس الخلاف المزمن ،ستكون ضحيته الموازنة بسبب غياب ادراك مفهوم المعارضة والموالاة في البرلمان العراقي الذي لم يستطع وطيلة سنواته الاربع الماضية ان يجيد التعامل بهذه المعادلة السائدة في معظم دول العالم، بحسب تصريحات العديد من النواب ، وبينما اشار البعض الى احتمال اللجوء لعقد صفقة بين المعارضين والمؤيدين للقانون مقابل المصادقة على الموازنة ، استبعد النائب عن جبهة التوافق عبد الكريم السامرائي ذلك ، وقال لـ "المدى": "المصادقة على الموازنة لا تخضع لرغبات سياسية ، والجميع متفقون على ذلك ، والحديث عن الصفقات لا صحة له اطلاقا ، وانما برزت اعتراضات على بعض ابواب الصرف ، واحتمال استخدام المال في الدعاية الانتخابية لصالح بعض الاطراف".

من جانبه قال النائب عن التحالف الكردستاني وعضو اللجنة القانونية خالد شواني: تمت مناقشة مشروع القانون من قبل اللجنة القانونية في البرلمان، وابدى بعض الاعضاء تحفظاتهم على المادة المتعلقة بحصر مهمة الحكومة بتصريف الاعمال قبل انتهاء مدتها ،وكذلك تشكيل لجنة متعددة الاطراف لمراقبة الانتخابات واصدار قرارات في حال وجود شكاوى او ادعاءات بخرق العملية الانتخابية ".وبدوره استبعد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون تشريع القانون ، وحمل رئاسة البرلمان مسؤولية ذلك قائلاً: تتولى هيئة الرئاسة ادراج القوانين في جدول الاعمال وانجز المجلس القراءة الاولى لقانون السلوك الانتخابي، واعتقد خلال المدة القصيرة من الفصل التشريعي لا نستطيع مناقشته وتشريعه".

من جانبها اكدت عضوة الائتلاف الوطني ليلى الخفاجي اهمية الاسراع بتشريع السلوك الانتخابي، لانه وبحسب قولها:" يضع حدا للتراشقات والاتهامات المتبادلة ، ويضع شروط الدعاية، فضلا عن توفير الاجواء الملائمة التي تشجع الناخبين على الادلاء باصواتهم بعيدا عن كل التاثيرات".

ورفض عضو ائتلاف دولة القانون النائب حيدر العبادي المصادقة على الموازنة عبر تشريع قانون السلوك الانتخابي وقال لـ المدى:"هذا القانون لايدل على السلوك الانتخابي الا باسمه فقط، وتضمن الكثير من المغالطات والمدافعون عنه يسعون الى الغاء دورالحكومة خلال الاشهر القليلة ماقبل وبعد اجراء الانتخابات وربط السلطة التنفيذية بهيئة رئاسة الجمهورية او بعبارة ادق بشخص واحد من اعضائها". موضحا، اللجنة المقترحة للمراقبة على الانتخابات ستضم سياسيين وعددا من النواب فضلا عن قضاة لاضفاء صفة الحيادية على اللجنة ، من دون ان يعلموا بان عملهم هذا يؤدي الى مصادرة دور المفوضية". مشيرا الى مخاطر تعطيل المصادقة على الموازنة وتداعيات ذلك على مستقبل العراق الاقتصادي قائلاً :"يجب ان تدرك الكتل النيابية ان المصادقة على الموازنة لايخدم الحكومة الحالية ، واذا كانت ثمة عقلية تفكر بذلك نذكرها بان هذه المواقف ستؤخر تقدم عجلة الاقتصاد وتنفيذ برامج الاستثمار، وتعرقل اجراءات مكافحة الفقر والقضاء على البطالة والارتقاء بمستوى تقديم الخدمات".

عراقي يشاهد محاكمة علي كيمياوي .. ا ف ب

رابع حكم إعدام ضد علي كيمياوي

بغداد / المدى

أصدرت المحكمة العراقية العليا الأحد حكماً جديداً بإعدام علي حسن المجيد، الملقب بـ"علي الكيماوي"، في قضية حلبجة، وهي رابع عقوبة إعدام تصدر بحق ابن عم الرئيس الراحل صدام حسين، وأحد أعمدة حزب البعث العراقي المنحل.

وذكر مصدر قضائي أن المحكمة قضت بإعدام "علي الكيماوي" لدوره في هجوم الغاز في بلدة حلبجة الكردية عام ١٩٨٨، والذي أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو ٥٠٠٠ كردي.

واشتهر المجيد باسم "علي الكيماوي"، بعدما أمر بضرب الأكراد في شمال العراق بالأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٧، وهي الحملة التي وصفتها منظمات كردية بأنها إبادة جماعية.

وسبق أن تلقى المجيد حكماً بالإعدام لدوره في قمع انتفاضة الشيعة في جنوب العراق عام ١٩٩١، والتي أعقبت حرب الخليج الثانية، أي حرب إخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، والتي سقط فيها ما بين ٢٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف شيعي من جنوب العراق.

وكانت محكمة الاستئناف العراقية قد أكدت في الرابع من أيلول الماضي حكم الإعدام الصادر بحق ثلاثة من أبرز رموز النظام العراقي السابق، من بينهم "علي كيماوي"، في قضية الأنفال.

يذكر أن المحكمة العراقية العليا قضت في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران الماضي، بالإعدام على كل من وزير الدفاع العراقي الأسبق، سلطان هاشم أحمد، وحسين رشيد محمد، نائب رئيس أركان الجيش العراقي السابق، بجانب المجيد الملقب بـ"علي كيماوي" بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية خلال حملة "الأنفال" التي استهدفت مناطق الأكراد في أواخر الثمانينات.

وكان مجلس الرئاسة في العراق قد صادق في مطلع عام ٢٠٠٨ على قرار الحكم بإعدام المجيد، وطالبت الحكومة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، بتسليمه واثنين من رموز النظام العراقي السابق، المحكوم عليهم بالإعدام بقضية "الأنفال."

ويلقب المجيد، المكلف القضاء على حركات الاحتجاج والعصيان، بـ"علي الكيماوي" اثر قصف مدينة حلبجة الكردية باسلحة كيميائية في ١٦ اذار/ مارس ١٩٨٨ قبل ان يشارك في اجتياح الكويت العام ١٩٩٠، وقمع الانتفاضة الشيعية بعدها العام ١٩٩١.

وتراوح التقديرات الكردية لاعداد القتلى في قصف حلبجة بين اربعة وسبعة الاف بينهم نساء واطفال.

كما يلقب المجيد بـ"جزار كردستان" اثر ادانته في قضية حملات الانفال التي اسفرت عن مقتل ما لا يقل عن مئة الف شخص بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ وتدمير نحو ثلاثة الاف قرية.

وتؤكد منظمة "هيومن رايتس ووتش" ان اعداد الذين قضوا في حملات القمع التي قادها المجيد تراوح بين خمسين الفا ومئة الف شخص.

وكان المجيد اكد اثناء محاكمته في قضيةالانفال "لقد اعطيت الاوامر للجيش لكي يدمر القرى وينقل السكان الى مكان اخر. لن ادافع عن نفسي ولا اعتذر لانني لم ارتكب اي خطأ".

وقال المتحدث باسم جمعية عائلات شهداء القصف الكيمائي في حلبجة كامل عبد القادر في حديث للسومرية نيوز إن "قرار المحكمة أدخل السرور في قلوب الجميع، خصوصاً أسر ضحايا القصف"، مبيناً أن "القرار يعبر عن حجم الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكردي".

من جهتها، قالت المواطنة بديعة محمد أمين إن "٢٣ شخصاً من أقاربها قتلوا في القصف الكيماوي لحلبجة"، مضيفة أن الأهالي يصطحبون الأطفال إلى المقبرة لكي يعرفوا حجم المأساة التي ألحقت بهم وبالمنطقة".

فيما أكد عضو مجلس المنظمات الديمقراطية والجماهيرية أوميد كمال حمامي أن "المقبرة ستشهد اليوم فعاليات كثيرة، كما ستضع غالبية المنظمات أكاليل من الورد على المقبرة، وستوقد ٢٢ شمعة، عدد السنوات التي مرت على المأساة".

يذكر أن مدينة حلبجة، ٨٣ كم جنوب شرق مدينة السليمانية، نحو ٣٦٤ كم شمال بغداد، تعرضت للقصف الكيماوي في ١٦ آذار ١٩٨٨، إبان الحرب العراقية الإيرانية، وراح ضحية هذا القصف نحو خمسة آلاف من سكان المدينة وأطرافها، بحسب الإحصاءات الرسمية لحكومة إقليم كردستان العراق.

3 السفير البريطاني لـ (المدى) : اجتماعات لعناصر بعثية في بعض دول الجوار

9 مادة قاتلة تنتشر في البصرة والخوف يكتسح المدينة

رسالة سرية من ستر و إلى بلير تحذر من الحرب

غالبية البريطانيين يعتبرون أن بلير خدعهم في ملف العراق

المدى / وكالات

كشفت صحفية الصاندى تايمز ان جاك سترو وزير الخارجية فى عهد تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى السابق بعث برسالة خاصة وسرية الى بلير يحذره فيها من خططه الساعية للمشاركة في حرب العراق قبل بدء الحرب بعام واحد.

وقالت الصحيفة ان سترو حذر توني بلير من ان القيام بعملية عسكرية فى العراق سيكون ذا شرعية مشكوك فيها مؤكدا ان مستقبلا افضل للعراق لن يكون مضمونا حتى بعد اسقاط صدام حسين.

وجاء فى الصحيفة ان العراق لا يشكل اي تهديد لبريطانيا فى ذلك الوقت مؤكدا عدم وجود ادلة موثوق بها تربط العراق بالقاعدة.واضافت الصحيفة ان الرسالة توحى بوضوح ان بلير كان يخطط للقيام بعملية عسكرية على الرغم من تأكيده باستمرار للشعب البريطاني بعدم اتخاذ قرار الحرب بعد.

واوضحت الصحيفة ان هذه الرسالة ستكون دليلا رئيسيا يقدم الى لجنة التحقيق حول الحرب على العراق والتي يترأسها جون تشيلكوت عند استجواب سترو هذا الاسبوع .

من جانب اخر افاد استطلاع نشرته الصحيفة ذاتها ان غالبية الناخبين البريطانيين يعتبرون ان رئيس الوزراء السابق توني بلير خدعهم بتبريره مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق بامتلاكه اسلحة دمار شامل.

وبحسب الاستطلاع الذي اجراه معهد يوغوف عبر الانترنت يعتبر ٥٢٪ من الناخبين ال٢٠٣٣ المستجوبين ان بلير "تعمد خداعهم" بتأكيده ان صدام حسين يملك اسلحة دمار شامل.

الكويت: قد تستغني عن ديونها مقابل حسن الجوار !!

الكويت / وكالات

طالبت الكويت على لسان وزير خارجيتها الشيخ محمد الصباح بضمانات من العراق عن حسن الجوار والامن بين البلدين بدلا من الديون.

واشار الصباح في تصريح صحفي امس الاحد: ان بلاده لا تريد من العراق ان يسدد ديونه التي تقدر بمليارات الدولارات، بل تريد منه ضمانات بشأن حسن الجوار والامن.

وتابع ما نريده من العراق هو الامن والطمأنينة ولا نريد منه المال، مبينا ان المال آخر ما تفكر فيه الكويت. واوضح في حديثه: الكويت تريد الجيرة الصالحة والأمنة لان العراق مصدر خير كما هو مصدر شر لنا، فهناك شكوك عميقة لدى قطاع كبير من الكويتيين بتوجهات هذا العراق الجديد، وكل هذه التوجهات قائمة وثابتة ومستمرة، مضيفا: نحن لم نطالب العراق بتسديد الديون في اشارة الى الديون المترتبة على العراق الموروثة من حقبة نظام البائد.

يذكر ان العراق يدفع حاليا خمسة في المئة من عائداته النفطية كتعويضات لصندوق تعويضات دولي خاص عن الاضرار التي احدثها خلال غزوه الكويت العام ١٩٩١.

وتريد بغداد ان يقر مجلس الامن بحقيقة انها لم تعد تمثل تهديدا للامن الدولي وهو المبرر الذي استندت عليه العقوبات التي فرضت على نظام صدام حسين بعد غزوه الكويت في ١٩٩١، وتحديدا في اطار الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة.وتطالب تلك القرارات العراق بدفع تعويضات للكويت واعادة الممتلكات لها اضافة الى ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين واعادة اسرى الحرب الكويتيين المتبقين.

المالكي يؤكد ضرورة تطبيق قانون الاجتثاث على جميع المرشحين

المساءلة والعدالة تندد بتدخل مبعوث الأمم المتحدة

بغداد / نصير العوام

شدّد رئيس الحكومة نوري المالكي على ضرورة تطبيق قانون المساءلة والعدالة على جميع المرشحين من دون استثناء، داعيا إلى مراعاة الإجراءات والآليات القانونية المتبعة لمنع تسلُّل المشمولين بهذا القانون إلى البرلمان.

ودعا المالكي وفقا لبيان صادر عن مكتبه الإعلامي إلى عدم تسييس قانونِ المساءلة والعدالة، والابتعاد عن محاباة أي جهة بما يضمن إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدِها المحدد وفي أجواء من النزاهة والشفافية.

وفي المقابل، أكد المتحدث باسم القائمة العراقية الانتخابية حيدر الملا تقديم طعن رسمي إلى الهيئة التمييزية في المحكمة التمييزية بقرار استبعاد النائب صالح المطلك من الترشح إلى الانتخابات النيابية المقررة في آذار المقبل.

إلا أن النائب عن التحالف الكردستاني في العراق محسن السعدون دافع عن قرارات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة القاضية باستبعاد المرشحين من الانتخابات، معتبرا إياها قانونية ودستورية.

ونددت هيئة المساءلة والعدالة، امس الاحد ، بدعوة مبعوث الأمم المتحدة لمفوضية الانتخابات بعدم شطب أسماء المرشحين المشمولين بقانون المساءلة والعدالة، من القوائم الانتخابية، مهددة أن "الهيئة تحتفظ بحقها القانوني في الرد على أي تدخل في الشأن العراقي".

وأصدرت الهيئة بيانا رسميا تلقت "المدى" نسخة منه، شجبت من خلاله "تدخل مبعوث الأمم المتحدة في العراق أد ميلكرد، ومطالبته بعدم شطب الأسماء المشمولة بقانون الهيئة"، واصفة ذلك "بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية للبلاد، وأنه تشجيع للقفز على القوانين النافذة".

وأضاف البيان أن "الهيئة كانت تنتظر من الأمم المتحدة وممثلها في العراق القيام بدور في حث دول الجوار على عدم التدخل في الشؤون العراقية، واحترام أمنه وسيادته، لكننا فوجئنا بتدخل الأمم المتحدة في عمل مؤسسات البلد".

وحذر البيان من أن "الهيئة تحتفظ بحقها القانوني بالرد، بالطريقة القانونية المناسبة، على أي تدخل في شؤونها، ومن أي جهة كانت".

من جانب اخر قال رئيس المفوضية فرج الحيدري في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "هيئة المساءلة والعدالة سترسل إلى المفوضية العليا أسماء الأشخاص والكيانات السياسية المشمولين بحظر المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة غداً الاثنين"، مضيفاً أن "قرار الحظر شمل عدداً كبيراً من الشخصيات من مختلف الكيانات السياسية".

وأضاف الحيدري: أن "المفوضية ستعلن عن أسماء الشخصيات والكيانات السياسية الذين شملهم قرار الحظر الثلاثاء المقبل"، لافتاً إلى أن "المفوضية أنجزت كافة الاستعدادات اللازمة للإعلان عن الأسماء في الوقت المحدد".

وكان رئيس هيئة المساءلة علي الفيصل قد قال في فترة سابقة " ، إن هيئة المساءلة العراقية قررت استبعاد ١٤ كياناً سياسياً من الانتخابات البرلمانية المقبلة، بينهم الكيان السياسي الذي يترأسه النائب صالح المطلك والمتحالف مع الحركة الوطنية العراقية بزعامة إياد علاوي وفق المادة السابعة من الدستور العراقي"، عازياً السبب إلى "وجود أدلة ووثائق ضد الجبهة الوطنية للحوار الوطني ورئيسها المطلك"، فيما هددت الحركة بالانسحاب من العملية السياسية في حال عدم إلغاء القرار.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أعلنت، الخميس الماضي، أنها تسلمت التقرير النهائي للجنة النيابية الثلاثية التي أوكلت إليها مهمة الإشراف على قرارات هيئة المساءلة والعدالة، مؤكدة حظر مشاركة ٤٩٩ شخصية سياسية في الانتخابات المقبلة.

فيما نفت الهيئة ، ، شمول المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ، وثلاثة مرشحين آخرين بقرار حظر المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، فيما أكدت أن مفوضية الانتخابات هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إعلان أسماء المشمولين بالقرار.

وأصدرت الهيئة بياناً رسمياً باسمها، ، ينص على أن "كل من المرشحين عبد مطلك الجبوري، ووثاب شاكر، ويونادم كنا، وعلي الدباغ، غير مشمولين بإجراءات الهيئة". .

وأضاف البيان أن "إعلان أسماء المشمولين بإجراءات الهيئة من المرشحين هي من مسؤولية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حصراً".

خدمة ميلودي

هل تريد إمتاع وإسعاد محبيك عندما يتصلون بك؟ اليوم تقدم لك آسياسيل خدمة ميلودي التي ستجعل المتصلين بك يستمعون إلى نغمة مختلفة في كل مرة وبأية لغة تختارها. مع ميلودي أصبحت حياتك أكثر مرحاً.
لتفعيل هذه الخدمة، إتصل على الرقم ٣٠٠ واتبع التعليمات.
* سعر هذة الخدمة ١$ شهرياً وسعر تثبيت الأغنية ٥٠ سنت.

اسياسيل
تجمعنه سوه
www.asiacell.com
مركز خدمة المشتركين على الرقم ١١١